

صمت حكومي أمام غلاء الخبز السياحي يكرس زيادة الأسعار ويكشف عجز الرقابة عن حماية القدرة الشرائية



الأحد 5 أبريل 2026 11:40 م

تتدرك أزمة الخبز السياحي في مصر داخل سياق اقتصادي أوسع تدفع كلفته الأسر يوميا، بعدما اختارت الحكومة تثبيت سعر الخبز المدعم لحاملي بطاقات التموين عند 20 قرشا للريغيف مع استمرار حصة 5 أرغفة للفرد يوميا، بينما تركت سوق الخبز الحر يواجه زيادات متلاحقة انتهت إلى تسعيرات أعلى وأوزان أقل

هذا الفصل بين المدعم والحر لا يعكس حماية شاملة للفئات المتضررة، لأن ملايين الأسر تعتمد فعليا على شراء الخبز السياحي خارج المنظومة التموينية أو إلى جانبها، في وقت تتزايد فيه أعباء الغذاء والطاقة والخدمات الأساسية، وتتحول معه الزيادة في سعر الريغيف إلى عبء يومي مباشر لا تملكه الأسر، ولا تعلن الحكومة استعدادا حقيقيا لتحمله بدلا منها

في هذا المشهد، لا تبدو المشكلة مقتصرة على إعلان تسعيرة رسمية جديدة، بل تمتد إلى دلالة سياسية واقتصادية أكثر وضوحا، لأن الدولة تعرف أن أصحاب المخازن لن يبيعوا بالخسارة، وتعرف كذلك أن ارتفاع الدولار والدقيق يدفع السعر إلى الصعود تلقائيا، لكنها تفضل التحرك المتأخر بصيغة الحد الأقصى بدل الاعتراف المباشر بموجة الغلاء الجديدة. ولهذا بدا صمت الأجهزة التنفيذية خلال لحظة الارتفاع الأولى أقرب إلى موافقة غير معلنة، إذ تركت السوق تمتص الغضب وحدها ثم أعلنت أوزانها وأسعارها الجديدة في مارس 2026 بعد توقعات علنية من شعبة المخازن بزيادة قد تصل إلى 25 بالمئة

تسعيرة رسمية متأخرة وسوق سبقتها إلى الزيادة

وبحسب التوجيه الوزاري رقم 5 لسنة 2026 الصادر في 12 مارس 2026، حددت وزارة التموين الحد الأقصى لسعر ريغيف الخبز السياحي وزن 80 جراما عند 2 جنيه، ووزن 60 جراما عند 1.5 جنيه، ووزن 40 جراما عند جنيه واحد. كما حددت الوزارة أسعار الخبز الفينو عند 2 جنيه لوزن 50 جراما، و1.5 جنيه لوزن 40 جراما، وجنيه واحد لوزن 30 جراما

ثم أكدت الوزارة أن المخازن ملزمة بإعلان الأسعار والأوزان في مكان واضح على الواجهة، وأن المخالفة تعرض صاحب المخبز للمساءلة القانونية. غير أن صدور هذا التنظيم نفسه كشف أن السوق كانت قد دخلت بالفعل مرحلة ارتباك سعري بعد زيادة المحروقات، لأن الوزارة لم تتحرك استباقيا، بل تحركت بعدما أصبحت الزيادة المتوقعة حديثا معلنا على لسان ممثلي الشعبة والعاملين في القطاع

كما قال خالد فكري، سكرتير عام شعبة المخازن بغرفة القاهرة التجارية، إن سعر ريغيف العيش السياحي سيشهد زيادة بنحو 50 قرشا بعد ارتفاع سعر الدولار والدقيق، موضحا أن أغلب المخازن السياحية تعتمد على الدولار في تسوية الخبز، وهو ما يدفع السعر إلى الزيادة بالنسبة نفسها تقريبا. هذا التصريح وضع السبب المباشر أمام الحكومة قبل إعلان التسعيرة الجديدة، لكنه أظهر أيضا أن السوق سبقت القرار التنفيذي

تثبيت المدعم لا يلغي ضغط الخبز الحر على ميزانية الأسر

وفي المقابل، أبقت الدولة سعر ريغيف الخبز المدعم عند 20 قرشا للريغيف منذ بدء العمل بالزيادة في يونيو 2024، مع استمرار صرف 5 أرغفة يوميا لكل مستفيد على بطاقة التموين. هذا القرار خفف العبء داخل المنظومة التموينية فقط، لكنه لم يهأ أزمة الخبز الحر، لأن قطاعا واسعا من المواطنين يشتري الخبز السياحي والفينو من السوق المفتوحة بأسعار أعلى كثيرا من سعر الريغيف المدعم

وبناء على ذلك، فإن تسعير رغيف الخبز السياحي صار جزءا يوميا من حسابات الأسرة، لا سيما حين يصل سعر الرغيف وزن 80 جراما إلى 2 جنيه، ويصل رغيف الفينو وزن 50 جراما إلى 2 جنيه أيضا. هذا التطور يضغط على ميزانيات الأسر التي لا تكفيها الحصة المدعمة أو لا تعتمد عليها أساسا، ويجعل الخبز الحر بندا ثابتا في مسار الغلاء الغذائي.

كما قال الدكتور محمد فؤاد، الخبير الاقتصادي، إن القرارات المرتبطة بالطاقة والدعم ترتبط بأعباء مالية متزايدة على الدولة، وهو ما يجعل السلطة تميل إلى نقل جزء من التكلفة إلى السوق بدل تحملها كاملة في الموازنة العامة. ويعني هذا التقدير أن الخبز السياحي لم يعد يتحرك فقط وفق تكلفة الدقيق، بل وفق اتجاه اقتصادي أوسع يدفع المستهلك لتحمل زيادات متكررة في السلع الأساسية.

كلفة الإنتاج ترتفع والرقابة لا تبدو قادرة على فرض الانضباط الكامل

ومن ثم تستند الحكومة في تبرير الزيادات إلى ارتفاع تكلفة استيراد القمح وإلى التداعيات العالمية للحرب الروسية الأوكرانية والاضطرابات الجيوسياسية، لكن هذا التبرير الرسمي لا يغير حقيقة أن المستهلك يواجه النتيجة النهائية وحده. فحين ترتفع تكلفة الحبوب والمحروقات معا، تصبح الزيادة في سعر الرغيف أقرب إلى مسار ثابت، بينما تبقى قدرة الأجور والدخول أقل كثيرا من هذا الإيقاع.

وعلى هذا الأساس، قال عبدالله غراب، رئيس شعبة المخابز، إن ارتفاع أسعار السولار يؤثر بشكل كبير على إنتاج الخبز، وإن أسعار الخبز السياحي في مصر مرشحة للارتفاع خلال الفترة المقبلة بالتزامن مع زيادة المحروقات. وتكشف هذه التصريحات أن أصحاب المخابز يعتبرون الزيادة حقا مرتبطا بكلفة فعلية، لأنهم لا يستطيعون البيع بالخسارة في سوق ترتفع فيها المدخلات الأساسية دفعة واحدة.

لكن الحكومة، بدلا من الإعلان المباشر عن أن الرغيف الحر سيدخل موجة غلاء جديدة، اختارت الاكتفاء بخطاب الرقابة والحد الأقصى للأسعار. هذا المسار يعكس حرجا سياسيا مفهوما، لأن السلطة تعرف حساسية الخبز في الشارع، وتعرف أيضا أن الاعتراف الصريح بارتفاع جديد كان سيضعف الغضب الشعبي. لذلك جاء التنظيم الرسمي لاحقا بصيغة تضبط الزيادة ولا تنكر وقوعها.

وفي النتيجة، أدى رفع الأسعار مع تقليص الأوزان إلى تراجع واضح في القوة الشرائية للجنيه داخل أحد أكثر السلع التصاقا بحياة الناس اليومية. فالرغيف الذي يباع بسعر أعلى ووزن أقل لا يعني فقط تغيرا في قائمة الأسعار، بل يعني تآكلا متواصلا في دخل الأسرة، خصوصا مع انتقال الضغوط نفسها إلى بقية السلع الغذائية والخدمات خلال الأشهر الماضية.

ولهذا تبدو أزمة الخبز السياحي أبعد من كونها تفصيلا تنظيميا داخل قرار وزاري، لأنها تكشف طريقة إدارة الغلاء في مصر. الحكومة أبقت الخبز المدعم تحت السيطرة الشكلية، لكنها تركت الخبز الحر يتحرك وفق كلفة مرتفعة ورقابة متأخرة وسوق تعرف مسبقا أن الزيادة واقعة. وبين هذه الأطراف، بقي المستهلك الحلقة الأضعف، يدفع ثمن الصمت الرسمي وثمان العجز التنفيذي في وقت واحد.